

زيادة اليد العاملة وتنوع مهاراتها . ج - تصنيع
الإمكانات الفائقة في إسرائيل المحاذية للحدود
الغربية . د - زيادة حجم التثمارات الموجهة إلى
الأبحاث والتطوير في الصناعة الإسرائيلية . هـ -
تحسين الإنتاجية الفردية للعامل الإسرائيلي .
و - زيادة الإنتاج الصناعي .

وإذا ما قدر للخطة المشار إليها أن تنجح فإن
ذلك يعني تحقيق زيادة سنوية في الإنتاج الصناعي
قدرها 11.4% سنويا . أما الصادرات فإن الهدف
لتحسينها أكثر طموحا حيث تهدف الخطة إلى
زيادتها من 750 مليون ليرة إسرائيلية إلى 1500
مليون ليرة . وحيث أن السياسة الصناعية الراهنة
تهدف إلى إنتاج السلع التي تتطلب مهارات عالية
فإن 50% من البـ 8000 عامل جديد هم من
المهندسين والعلماء وأصحاب الاختصاص الرفيع .
ولا يزال القطاع الصناعي وخصوصا الصناعات
التصديرية تستأثر باهتمام السلطات الإسرائيلية
وبالتالي فإنها تحصل الأولوية بالنسبة لتوزيع
الاستثمارات الجديدة . على أن أكثر التقديرات
تفؤلا تشير إلى أن الزيادة المرتقبة خلال هذا
العام لن تكون بنسبة الزيادة التي تحققت في العام
الماضي ، وإن كانت هناك زيادة مطلقة لا يستهان
بها . فصادرات إسرائيل في خمسة الشهور الأولى
من العام 1972 بلغت 483 مليون دولار موزعة
على النحو التالي : الصادرات الصناعية 213
مليون دولار ، صادرات الماس 144 مليون دولار ،
والصادرات الزراعية 110 ملايين دولار و 16
مليون دولار معاد تصديرها . وكما ذكرنا في مقال
سابق عن صناعة الأسلحة في إسرائيل ينتظر أن
تصل صادرات إسرائيل من الأسلحة والصواريخ
والخزيرة والمعدات الأخرى إلى 85 مليون دولار .

السياحة : بعد الهدوء الذي خيم على الجبهات
العربية وتقلص حجم الغزب الفدائي نسبيا داخل
الأرض المحتلة تحت وطأة الظروف الحالية ، ركزت
السلطات الإسرائيلية جهودها على تنشيط الحركة
السياحية في إسرائيل . ولإعطاء فكرة موجزة عن
أهمية السياحة المتزايدة بالنسبة للاقتصاد
الإسرائيلي نذكر أن دخل إسرائيل بلغ خلال العام
1971 حوالي 181 مليون دولار من العملات الصعبة
وأن القيمة المضافة بلغت 79% وهي أعلى نسبة
على الإطلاق إذا قورنت بأي صناعة تصديرية أخرى
في إسرائيل . وسجلت الحركة السياحية زيادة في

عدد القادمين بقدرها 49% بين عامي 1970
و1971 إذ ارتفع عدد السياح الوافدين من
441600 إلى 657600 موزعين على النحو
التالي : الولايات المتحدة 256600 ، فرنسا
68600 ، بريطانيا 64600 ، ألمانيا 34600 ،
اسكتلندية 30600 ، آسيا 42600 ، أفريقيا
22600 ، بلدان أخرى 147600 . وبهذا يبلغ
المجموع 657600 .

ومن أجل استيعاب وتوفير وسائل السكن والراحة
للسياح فقد ارتفع حجم الاستثمار في الفنادق
الجديدة إلى 150 مليون دولار موزعة بين مناطق
تل أبيب والقدس والجليل الغربي خصوصا في
« نهاريا » وهي مستعمرة قديمة تقع على شاطئ
البحر إلى الشمال من عكا . وتسعى السلطات
الإسرائيلية إلى اجتذاب المزيد من الرساميل
الأجنبية عن طريق منحها إعفاءات ضريبية وإعفاءات
جمركية . كما تقوم بمد القطاع الخاص بقروض
بفائدة منخفضة وشروط دفع سهلة لكي يزيد من
حجم نشاطه في قطاع السياحة . وإلى جانب ذلك
تقوم التعاونيات الزراعية « الكيبوتز » بتأجير
مبازل أعدت خصيصا للسياح الذين يرغبون في
مشاهدة هذه التعاونيات .

إن المتبع للنشاط السياحي في إسرائيل في العامين
الماضيين يلاحظ نشاطا متزايدا في هذا القطاع
ومخططات لتوسع أكبر في المستقبل . ويبدو أن
الحكومة الإسرائيلية مقتنعة بأن حالة اللأحرب
واللأسلم ستستمر فترة طويلة وعلى هذا الأساس
فإن تشجيع السياحة يصبح هدفا مهما ومرغوبا
من حيث أنه يوفر مصدرا رئيسيا للعملات الصعبة .

التجارة الخارجية : تذل الأحصائيات التي نشرت
مؤخرا عن حجم التجارة الخارجية أن حجم
الصادرات الإسرائيلية خلال العام 1971 بلغ
797 مليون دولار . وهذا الرقم أكبر من مثيله في
السنة السابقة بـ 23.5% . أما أهم الصادرات
فهي البوتاس وأنصوعات النسيجية وعصير
البرتقال وآلات التسجيل وإطارات السيارات
والإلبسة المطرزة . أما الصادرات التي سجلت
هبوطا فهي النحاس والفوسفات والأساييب
والبلاستيك . ويلاحظ من استقراء توزيع التجارة
الخارجية أن حجم التبادل التجاري مع اليابان في
ازدياد مستمر . وتتألف الصادرات الرئيسية من
الأحجار الكريمة والفوسفات والنحاس . وتحاول